بأعضائه المائة والعشرين ، أم تصنعه المؤسسة العسكرية ، أم تشكل اللجنه المركزية لحزب العمل الحاكم مصدرا لهذا القرار ، أم يصنع القرار مجلس الوزراء ، أم هناك قوى خفية تتحكم في صناعة القرار السياسي في اسرائيل ؟

الامر الذي لا شك فيه ، وأكدتـــه الاحداث ، هو ان اسرائيـــل لا تدار بالاسلوب العشائري ، بمعنى ان شخصا واحدا ـــ مهما بلغ شأنه ـــ لا يمكنه ـــ لاسباب عديدة ومعروفة ـــ أدارة دفة الحكم في اسرائيل وحده ووفق هواه . واذا كانت الديمقراطية الشكلية ذات النمط الغربي ، التي تأخذ بها اسرائيل ، تحتم عليها جماعية القيادة ، فان جماعية القيادة هذه لا تنفي التفاوت في القوة والتأثير بين الافراد صانعي القرار .

القرار وجماعات الضغط

حين تفرض مشكلة بعينها نفسها على حاكم ما ، فلا مفر أمامه مـن اتخاذ قراره بصددها ، اما بحسمها ، أو تأجيلها ، أو تسويتها بتقديم تنازلات للطرف الآخر بشأنها . ذلك هو المفهوم المختصر للقرار السياسي .

وبالرغم من أن رئيس الوزراء في اسرائيـــل يلعب الدور المحوري في صنع القـــرار السياسي ، الا أن صناعة القرار تعكس ـــ في المقام الاول ـــ علاقات القوى السياسية في اسرائيل . ومجلس الوزراء هو ـــ من الناحية النظرية ـــ مصدر القرار السياسي ، حيث يتولى التعبير عن اتجاه عام في الدولة ، وصياغته ، وتوقيت اعلانه ، وتنفيذه . ولا تمتد الخلافات داخل الائتلاف الوزاري الى جوهر الفكرة الصهيونية ، او الى كيـــان الدولة وأمنها ، بل تبقى هذه الخلافات محصورة في التكتيكات دون الاستراتيجية ، على الوسائل لا على الاهداف . وبالرغم من الاهمية الخاصة التي يتمتع بها رئيس الوزراء في صنع القرار السياسي باسرائيل ، الا ان دوره يقف عند حد التمهيد للقرار ، وترجيح كفة الاغلبية عند التصويت على القرار المعنـــي . وتنحصر القرارات السياسية الهامة في اسرائيل بتلك التي تخص الامن والسياسة الخارجية والمسائل الاقتصادية(١) .

على ان ثمة مؤسسات سياسية اسرائيلية تبدو وكأنها هي صانعة القرار . الا ان الواقع يبين انها مجرد مؤثر في اتجاه القرار ، ولا تصنعه . أي أنها ، حسب المصطلح السياسي الساري ، « جماعات ضغط » . فعوضا عن المعارضة الاكثر يمينية ، التي تمتلك أقلية كبيرة في الكنيست ، ونعني بها كتلة « ليكود » ، وقيادة الجيش التي تنجح في انتزاع قرارات أمنية رغم أنف بعض السياسيين ذوي النفوذ ، هناك جماعات الضغط الاقتصادي ، والهستدروت ، والكنيست .

فبعض المجالات الاقتصادية ، لا تطلق فيها يد وزير المالية الاسرائيلي بلا حدود . اذ ينبغي مراعاة أصحاب المراكـــز الاقتصادية وبعض جماعـــات الضغط الاقتصادي في اسرائيل . بمعنى ان بنحاس سابير ـــ وزير الماليـــة الاسرائيلي السابق ـــ ملـــزم باستشارتهم من حين لآخر ، قبل أو عند اتخاذ قرارات اقتصادية معينة . وهذه الجماعة دون الدزينة (الدستة) ، وأبرزهم موسى زنبار (حاكم بنك اسرائيل) ، والدكتور تسفي دينشتاين (نائب وزير واساسا رئيس بنك الصناعة والتنمية) ، وابراهام اغمون (مدير عام وزارة المالية) ، وأهرون دوبرت (كلال) ، وآرييه دولشتين (أمين صندوق الوكالة اليهودية) ، ويعقوب ليفنسون (بنك العمال) . ومن جهة أخرى هناك أعضاء « الهيئة الاقتصادية » من القطاع المصرفي ـــ المالي ، والسيد ركانتي (بنك ديسكونت) ، والسيد لفيت (بنك لئومي) ، وفريد من (الشركة المركزية) ، والقطاع الصناعي ـــ الخاص (موشفيتش ، سوزاييف ، بجارنو) الخ . ومع ذلك فتأثير هذه المجموعات على سابير محدود(٢) . والمؤسسة الاقتصادية في اسرائيل عبارة عن ائتلاف من جماعات اقتصادية